مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة للعام 2022

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

التقرير السنوي:

واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

خلال عام 2022م

قطاع غزة – مارس 2023

مقدمة

تتواصل سيطرة وهيمنة الاحتلال الاستعماري العنصري الإسرائيلي على قطاع غزة، كما تواصل حصاره وعزله عن محيطه، وفصله عنصرياً عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وأفضى الحصار والهجمات الحربية إلى استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

يصعب الحديث عن إعمال وتعزيز احترام وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع وجود الاحتلال، الذي يسعى لتهجير الفلسطينيين عن ديارهم، ويسعى لإحباط كل جهد تنموي من شأنه أن يفضي إلى ازدهار اقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة. فاحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو ضمانة لقدرة هذه الشعوب على السيطرة والتحكم في مواردها الطبيعية، وتوظيفها لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وربما يشكل الحصار المتواصل على القطاع والذي يدخل عامه الـ 16 وبموجبه يقيد بشكل خطير حرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع، والاستهداف المنظم للمنشآت الصناعية والتجارية والمزروعات دليل إضافي على مساعي سلطات الاحتلال الحثيثة، لحرمان الفلسطينيين من فرص إحداث تنمية اقتصادية وبشرية، حيث طالت أعمال القصف والتدمير ورشات صناعية متخصصة في الحياكة، أو النجارة، أو الطباعة، أو صناعة الكابلات والمستلزمات الكهربائية، حيث تهدف من وراء ذلك الحيلولة دون إحداث تنمية، وتعظيم مشكلتي البطالة والفقر في قطاع غزة.

وبالإضافة للأثر السلبي الفعّال لهيمنة الاحتلال، فإن التوجهات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والدوائر الحكومية، لا تشير إلى أي تغيير في النهج الاقتصادي والاجتماعي، لتبني نهجاً من شأنه أن يعزز صمود المجتمع عبر محاربة الفقر وخلق فرص العمل، فالنهج القائم على حياد الدولة الاقتصادي واكتفائها بالمراقبة، وفرض الضرائب والرسوم من شأنه أن يسهم في مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

يقدم مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال تقريره السنوي لعام 2022م، رصداً لواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، الذي بلغ عدد سكانه حوالي 2.2 مليون فلسطيني، وتقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية 0-14 سنة في نهاية عام 2022 بحوالي (41) % في قطاع غزة، وانخفضت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65) سنة فأكثر، حيث قدرت نسبتهم في نهاية عام 2022 بحوالي (3) % في قطاع غزة[1].

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023). بيان صحافي د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني: تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2022 عشية رأس السنة الجديدة 2023. الرابط الإليكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4396.

وتتضاعف معاناة سكان قطاع غزة الإنسانية؛ جراء الأوضاع الكارثية التي أفرزتها الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. فالحصار يدخل عامه الـ (16)، فيما تتواصل الهجمات العسكرية واستهداف الأعيان المدنية.

كما تسبب استمرار الانقسام الفلسطيني في تفاقم الأزمات، جراء ضعف المخصصات المالية لخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والعمل، وغيرها.

يسلط التقرير الضوء على انعكاس وتداعيات الانتهاكات الإسرائيلية، واستمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويستعرض المعلومات المعززة بالأرقام والمؤشرات حول واقع الحقوق، ويقدم التقرير توصيات لأصحاب الواجب؛ لاتخاذ خطوات فعلية وفعالة؛ للحد من تدهور الأوضاع الإنسانية. ويتضمن التقرير ثلاثة محاور، يتناول الأول، الواقع الاقتصادي، والثاني، الأوضاع الاجتماعية، والثالث، الواقع الثقافي، وينتهي بالنتائج والتوصيات.

أولاً: الواقع الاقتصادي:

ظلت القطاعات الاقتصادية عرضة للاستهداف والتهميش؛ نتيجة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على المعابر والحدود البرية، وتقييد حرية حركة السلع والبضائع من وإلى قطاع غزة؛ وكان لهذه السياسة بالغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصيبت القطاعات الاقتصادية بحالة من الركود، وتراجعت معدلات الإنتاج والتشغيل إلى أسوأ مستوياتها، وتراجع دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو الاقتصادي، وعجز كثير من أصحاب المنشآت الاقتصادية عن الوفاء بالتزاماتهم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما أصحاب المشاريع الاقتصادية الصغيرة.

وانعكس التضخم وارتفاع الأسعار عالمياً على مستوى الأسعار المحلية، خاصة وأن فلسطين تستورد معظم استهلاكها من السلع من الخارج؛ مما تسبب في ارتفاع مستوى الأسعار طوال عام 2022، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والزيوت النباتية والمحروقات، واضطرت المخابز إلى خفض وزن ربطة الخبز للمواطن؛ لمواجهة هذه التقلبات في أسعار الدقيق في قطاع غزة، الذي يواجه مشكلة في ضعف البنية التحتية الاستراتيجية لتخزين الأغذية، والتي تنعكس سلباً على مستوى انعدام الأمن الغذائي.

وبالرغم من تراجع جائحة كورونا، ظل مستوى التعافي للاقتصاد الفلسطيني عام 2022 محدوداً، نتيجة عدة عوامل أهمها: اقتطاع إسرائيل جزء من أموال المقاصة، والتي تعتبر الشريان الحقيقي لدورة الاقتصاد الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في مستوى دعم موازنة دولة فلسطين، بالإضافة للأثر غير المباشر للأزمة الأوكرانية– الروسية؛

مما أدى إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2022، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة (4%) بعد أن حقق ارتفاعاً بنسبة (7%) خلال عام 2021[2].

وأشارت تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، إلى التأثير السلبي لنظام السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على التنمية الفلسطينية والأنشطة الاقتصادية، إذ إن القيود على قطاع غزة، الذي يخضع إلى الإغلاق، تسبب في تدمير اقتصادها ودك قواعدها الإنتاجية، وبما أنه لا توجد للشعب الفلسطيني عملة وطنية؛ فإنهم يستخدمون أساساً الشيكل الإسرائيلي الجديد، الذي لا يتوافق سعر صرفه مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني، ومستوى تنميته[3].

وانعكست القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع سلباً على المجالات الاقتصادية والتجارية، وأعاقت دوران عجلة الإنتاج في العديد من القطاعات الإنتاجية، وحالت دون القدرة على جعل الأسعار تنافسية وخلق فرص عمل؛ نتيجة عرقلة وصول المواد الخام اللازمة للإنتاج في معظم الصناعات، وخاصة الآلات والأجهزة وقطع الغيار، بحجة أنها ذات استخدام مزدوج – (*dual-use*).

وتتواصل القيود المفروضة على المستثمرين وأصحاب المصانع؛ مما يحد من قدرتهم على تطوير خطوط الإنتاج، إذ تقدم (40) من أصحاب المصانع بطلبات للسلطات الإسرائيلية من أجل السماح لهم بإدخال الماكينات والمعدات، وقطع الغيار اللازمة لخطوط الإنتاج في قطاعات مختلفة، منها: قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع صناعة الألومنيوم، وقطاع صناعة المعادن الثمينة، ولم يتلقوا رداً، وانتهى العام 2022 دون أن تسمح لهم سلطات الاحتلال بإدخالها. كما رفضت سلطات الاحتلال إصدار تصاريح لنحو (600) من الصنّاع وأصحاب المنشآت الصناعية؛ الأمر الذي حرمهم من الخروج من قطاع غزة، وتسهيل أعالمهم التجارية، وفتح أسواق جديدة، وتصدير منتجاتهم إلى الضفة الغربية[4].

وعلى مستوى الصادرات من قطاع غزة، فقد ظلت كمية الصادرات أقل من كمية الصادرات قبل فرض الحصار على قطاع غزة، وصرح وكيل وزارة الاقتصاد في قطاع غزة، المهندس عبد الفتاح الزريعي، أن عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة عبر معبر رفح ومعبر كرم أبو سالم، بلغ (117,641) شاحنة، بواقع (79638) شاحنة عبر كرم أبو سالم، و(38,000) عبر معبر رفح، وبنسبة زيادة بلغت (17%) عن العام 2021. وارتفعت نسبة الصادرات بنسبة (62%)، حيث بلغ عدد الشاحنات المحملة بالصادرات (7458) شاحنة، إلا ان هذه الزيادة لم تصل إلى عدد الشاحنات المحملة بالصادرات عام 2005؛ بسبب القيود التي فرضتها قوات الاحتلال على الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة.[5]

2 الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق.

3 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2022) تقرير التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. الرابط الإليكتروني: https://unctad.org/

4 خضر شنيورة، المدير العام لاتحاد الصناعات الفلسطينية، مقابلة شخصية بتاريخ 5 يناير 2023م.

5 المكتب الإعلامي الحكومي، مؤتمر صحافي لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني المهندس/ عبد الفتاح الزريعي. الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/EJJPS8

يشار إلى أن سلطات الاحتلال، ومنذ سنوات، تحظر دخول المواد الخام، والمواد الكيماوية، وقطع الغيار الضرورية للصناعة، والبنى التحتية وقطاع الصحة؛ بحجة أنها " ثنائية الاستخدام"، حيث تخضع المواد التي تستخدم لأغراض مدنية للرقابة والفحص المشددين. وأشار مركز الدفاع عن حرية التنقل (جيشاه– مسلك)، أن قائمة المواد " ثنائية الاستخدام"، التي تحددها إسرائيل والتعريفات الفضفاضة التي تتضمنها، بالإضافة إلى انعدام شفافيتها، والتنسيق المعقد المطلوب من أجل دخول هذه المواد للقطاع؛ ما زالت تؤثر على كافة جوانب الحياة في قطاع غزة، وهي تمنع إعادة إعمار وتطوير شبكة المياه والصرف الصحي، أو المستشفيات والبيوت الخاصة،[6] وهي تؤخر عملية إعمار القطاع، وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المباني للمجتمع المحلي ومتبرعي المجتمع الدولي.

وعلى صعيد القيود المفروضة على حركة الأفراد فقد واصلت سلطات الاحتلال هيمنتها وسيطرتها على السكان، وحوّلت قطاع غزة إلى منطقة مغلقة ومعزولة جغرافياً عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتؤكد البيانات المتوفرة تعمد تلك السلطات منع وحظر التواصل بين سكان الأراضي المحتلة، من خلال فرض آلية التصاريح وسياسة المماطلة ورفض منح التصاريح، لمعاقبة المدنيين والتضييق عليهم، وحرمانهم من أبسط حقوقهم في حرية الحركة والتنقل التي تشكل شرطاً ضرورياً لتحسين حياة الأفراد، وتطوير المجتمع.

وفي هذا السياق، تقدم فئات مختلفة من المرضى، والعمال، والتجار، والمواطنين العاديين بطلبات إلى الهيئة العامة للشؤون المدنية خلال عام 2022، وكانت أعداد الطلبات والنتائج على النحو الآتي:

- (20,283) طلب من المرضى من أجل السماح لهم باجتياز معبر بيت حانون " إيرز" والوصول إلى المستشفيات، وافقت سلطات الاحتلال على حوالي (67.06%) من الطلبات، فيما كان مصير (33%) من الطلبات الأخرى الرفض والمماطلة في الرد.
- (79,602) طلب من العمال في قطاع غزة، لم تتجاوز نسبة الموافقات الـ (34.2%)، بينما النسبة المتبقية كان مصيرها الرفض وعدم الرد.
- (14,144) طلب من التجار الفلسطينيين، وافقت سلطات الاحتلال على ما نسبته (39.6%)، فيما كان مصير أكثر من (60 %) الرفض والمماطلة.
- (19,261) طلب لأغراض مختلفة منها لقاءات عمل، وحاجات شخصية، وحضور ورش عمل ومؤتمرات، وإجراء معاملات في السفارات، فقد وافقت سلطات الاحتلال على (34.7%)، فيما كان مصير الطلبات

6 مركز الدفاع عن حرية التنقل (جيشاه- مسلك)، خطوط حمراء، قوائم رمادية. الرابط الإلكتروني: https://features.gisha.org/red-lines-gray-lists-ar/

الأخرى الرفض والمماطلة بنسبة (65%)؛ أدى ذلك إلى حرمان المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى، والمسيحيين من الوصول إلى مدينة بيت لحم، للمشاركة في احتفالات عيد الميلاد، وممارسة شعائرهم الدينية.

وينبغي الإشارة إلى أن الحصار المالي المفروض على قطاع غزة؛ أدى إلى نقص السيولة والمعروض النقدي، وتفاقمت أزمة السيولة في ظل عدم صرف قيمة الرواتب كاملة للموظفين، والانخفاض في معدلات الاستثمار، وتراجع النشاط الاقتصادي، ونتيجة هذه الظروف؛ تنامت ظاهرة ما يسمى (بالتكييش)، حيث يقوم المواطن أو التاجر بشراء سلعة بالتقسيط، ثم القيام ببيعها بسعر أقل من ثمنها؛ للحصول على السيولة؛ لتسيير احتياجاته اليومية، أو تغطية التزاماته المالية، ومن ثم يضطر إلى سداد ثمن السلعة بفوائد عالية تفوق قدرته على تنفيذ السداد، وجراء هذه العملية يفقد المستهلك من قيمة السلعة أكثر من (30%)، وهذه الظاهرة، التي هي دليل على تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية؛ أسهمت في زيادة الموقوفين على خلفية الذمم المالية.

قطاع المقاولات والانشاءات:

يُعد قطاع المقاولات والإنشاءات من القطاعات الرئيسية التي تضررت وتكبد خسائر فادحة نتيجة القيود والإغلاق الإسرائيلي الذي تسبب في تأخر استلام ووصول المواد الخام والبضائع لفترات طويلة الامر الذي أحدث ارباك وتعطيل في استكمال المشاريع في الوقت المحدد، وأسهم في ذلك حظر دخول الآليات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع وأدى ذلك إلى تقادم الآليات والمعدات الهندسية مما أعاق تنشيط هذا القطاع المهم.

ووفق اتحاد المقاولين فقد حالت القيود المشددة والمفروضة على قطاع غزة دون قدرة المقاولين من معاينة المواد من المصدر والتفاوض مع المورد خارج قطاع غزة وهذا أثر سلباً على قيمة وأسعار المواد المستوردة خاصة في ظل استمرار تطبيق نظام الرقابة المعروف بنظام (GRM)[7] والذي فرض شروط ورقابة استنفذت مصاريف ضخمة زادت عن (10%) على كلفة كل مشروع. وفي سياق متصل، فقد أثرت الأزمات الصحية (كوفيد-19)، والنزاعات الدولية على قطاع المقاولات وارتفاع أسعار السلع والمواد الخام المستوردة واللازمة للإنشاءات وبلغت نسبة الارتفاع في بعض المواد حوالي (40%)؛ وهذا تسبب في خسائر للمقاولين وإفلاس العشرات من الشركات؛ أدى ذلك إلى انخفاض عدد شركات المقاولات، إذ تشير البيانات الصادرة عن اتحاد المقاولين أن الشركات التي كانت مصنفة بشكل رسمي لدى الاتحاد ووزارة الأشغال العامة والإسكان بلغ عددها (315) شركة، وبسبب التحديات والقيود الإسرائيلية؛ اضطرت حوالي (100)

7 عملية إعادة الإعمار (Gaza Reconstruction Mechanism): آلية فرضت على سكان القطاع لإعادة بناء وإصلاح الدمار الذي لحق بالممتلكات خلال عدوان 2014، وفقاً لاتفاقية آلية إعادة إعمار غزة (GRM) والتي أعلنها آنذاك رئيس مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) روبرت سيري. فإن الآلية جاءت بموافقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتمت بواسطة منظمات الأمم المتحدة ومراقبتها، فهي تسمح لقوات الاحتلال بمراقبة مواد البناء الداخلة إلى القطاع في تناقض واضح لاستراتيجيات الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوم على مدار الساعة في تدمير الممتلكات، كما أن الآلية تفرض قيوداً وتكاليف إضافية على التجار والمقاولين في قطاع غزة، بإثبات وجود حراسة، وتأمين مشددين على المخازن التي تحفظ بها مواد البناء، كما تتطلب الآلية من إسرائيل المصادقة مسبقاً على الأشخاص المستحقين لمواد البناء، يتبعها رقابة من قبل فريق من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الـ(UNOPS) التي تنظم زيارات للمواقع التي حصل أصحابها على مواد البناء للتأكد من أن المواطن قد استخدم الكمية المستلمة.

على الإغلاق، فيما ظل ما نسبته (80%) من الشركات المتبقية الـ (215) تواجه مخاطر حقيقية ولا يتجاوز عدد الفاعل منها بضع العشرات.[8]

وهذا بدوره أثر على مستوى القوى العاملة، فقد طرأ انخفاض في عدد العاملين الذين تجاوز عددهم في قطاع الإنشاءات قبل فرض الحصار نحو (70,000) عامل كانوا يشكلون حوالي (22%) من إجمالي العمالة، وفي الوقت الراهن انخفض عددهم بنسبة (90%)، وأصبح عددهم لا يتجاوز (700) عامل. وتوقع الاتحاد أنه، في حالة إنهاء الحصار، سيتضاعف عددهم تلقائياً لأكثر من (30,000) عامل.[9]

قطاع الزراعة:

تواصلت معاناة المزارعين خلال العام 2022م؛ جراء عمليات التوغل واستهداف الأراضي الزراعية المتاخمة للسياج الفاصل، والتي تحد وتمنع الزراعة والحركة فيها. وعلى امتداد العام، استهدفت قوات الاحتلال تلك المناطق حوالي (590) مرّة بالقصف وإطلاق النار؛ ما تسبب في تضرر حوالي (15,100) متر مربع من الأراضي الزراعية. كما شهدت تلك المناطق (42) عملية توغل؛ تسببت في تضرر حوالي (33,010م^2) من الأراضي الزراعية، يعتاش من انتاجها حوالي (231) شخص هم عدد أفراد الأسر مالكة الأراضي. وتمكنت قوات الاحتلال من تغيير طبيعة هذه المناطق، وفرضت أنواع محددة للزراعة في تلك المناطق. وبحسب وزارة الزراعة، فإنّ قوات الاحتلال تسمح بالزراعة على بعد (100) متر من السياج، على أن تقتصر على زراعة المحاصيل الحقلية، ولا تسمح بزراعات البستنة الشجرية[10].

الجدير بالذكر أن الانتهاكات الإسرائيلي في المناطق البرية تسبب في إصابة إثنين من المزارعين[11]وتدمير مزرعة دواجن واحدة بمساحة (350) متر مربع. فيما اعتقلت قوات الاحتلال (32) شخصاً قرب السياج الفاصل بينهم (15) طفلاً[12]. وتقدّر وزارة الزراعة خسائر المزارعين خلال العام 2022م بنحو 366,556 دولار، بفعل الانتهاكات الإسرائيلية.

وفي سياق متصل، واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، حيث أطلقت النار تجاههم (474) مرّة، وتسببت في إصابة (23) صياداً، واعتقلت (64) صياداً، من بينهم (8) أطفال، أفرجت عن (59)، فيما أبقت (5) معتقلين رهن الاعتقال، واستولت على (23) مركباً للصيد، وخرَّبت معدات لصيادين

8 اتحاد المقاولين الفلسطينيين، بيانات غير منشورة، حصل عليها المركز بتاريخ 28 فبراير2023 م.

9 المرجع السابق.

10 وزارة الزراعة بغزة، بيانات غير منشورة، حصل عليها المركز، بتاريخ 31 يناير 2023.

11 فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة خلف السياج الفاصل شرق بلدة بيت حانون في محافظة شمال غزة، نيران أسلحتها الرشاشة وقنابل الغاز المسيل للدموع، صباح يوم الثلاثاء الموافق 2022/06/14، تجاه الأراضي الزراعية؛ ما أدى إلى إصابة اثنين من المزارعين، هما: محمد أحمد سامي الصادق (32) عاماً، يعقوب محمد ربحي سعد الله (50) عاماً، جراء استنشاق الغاز، وكلاهما من سكان جباليا النزلة في محافظة شمال غزة؛ الأمر الذي دفع المزارعين إلى مغادرة المنطقة وعدم استكمال أعمالهم.

12 قاعدة بيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان، المستمدّة معلوماتها من توثيق باحثي المركز الميدانيين في محافظات غزة.

(10) مرات[13]. يشار إلى أن الجهات المختصة بوزارة الزراعة قدرت قيمة الأضرار التي لحقت بالصيد البحري والمزارع السمكية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية بنحو (16,000) $.

- **قطاع السياحة والآثار:**

يتمتع قطاع غزة بمقومات سياحية طبيعية، كالمواقع الأثرية، ووقوعه على ساحل البحر، وبسبب القيود الإسرائيلية وصعوبات التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم منح تصاريح زيارة إلى قطاع غزة لغرض السياحة، لم يتمكن قطاع السياحة من الاستفادة من نصيبه في السياحة الخارجية.

وأسفرت الهجمات العسكرية الإسرائيلية، والتي كان آخرها عدوان أغسطس 2022م، عن إغلاق المنشآت السياحية على مدار ثلاث أيام متتالية، وتأجيل أو إلغاء كثير من الفعاليات، كما تضرر مطعم ومسمكة أبو علي أبو حصيرة جراء قصف الطائرات الحربية يوم السبت الموافق 2022/08/06، لمنزل سكني غرب مدينة غزة؛ وأدى ذلك إلى تدمير المنزل بشكل كلي، كما لحقت أضرار مادية بالممتلكات الخاصة المجاورة، من بينها مطعم ومسمكة أبو علي أبو حصيرة.[14]

وظل القطاع السياحي يعتمد على السياحة الداخلية فقط، وطالت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بتأثيراتها السياحة الداخلية، وتسببت في عزوف المواطنين عن السياحة، لإعطاء الأولوية لتوفير الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب. وكنتيجة مباشرة لتراكمات الخسائر الفادحة؛ أُغلقت بعض المرافق السياحية؛ جراء عدم قدرتها على دفع رسوم التراخيص السنوية للحكومة؛ الأمر الذي دفع الحكومة إلى إعفاء المنشآت السياحية والإيجارات الحكومية والشاليهات السياحية بنسبة 50%؛ للتخفيف من خسائرها وإنقاذها من الإغلاق.

يُشار إلى أن الانقسام وغياب حكومة موحدة ألقى بآثار سلبية على دعم وتنمية وتطوير القطاع السياحي، وقدرته على استيعاب موظفين، سيما في تعيين خبراء متخصصين في وزارة السياحة؛ لترميم المواقع الأثرية وتعزيز عمليات الكشف عن مواقع جديدة، وحراسة المواقع القائمة، فهي تفتقر للتأمين، والحماية، والحراسة المناسبة، ويفتقر القانون للعقوبات الرادعة.

- **واقع الطاقة الكهربائية:**

ظلت أزمة الكهرباء تراوح مكانها؛ نتيجة الفجوة الكبيرة بين المتوفر والحاجة، وارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية المتزايد؛ نتيجة زيادة عدد السكان واحتياجاتهم، خاصة وأن مصادر الطاقة الكهربائية محدودة ولا تغطي أكثر من حوالي (30٪) من حاجة السكان الفعلية في أوقات الذروة، حيث تتفاقم الأزمة في فصلي الشتاء والصيف.

13 المرجع السابق.

14 الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية. بيانات غير منشورة، حصل عليها المركز، بتاريخ 29 يناير 2023.

وتشير بيانات شركة توزيع كهرباء غزة إلى استمرار وجود عجز في الطاقة الكهربائية بنسبة (56%)، حيث بلغ متوسط الاحتياج من الطاقة (420) ميغاوات، فيما بلغ متوسط الطاقة المتوفرة (189) ميغاوات، بمتوسط عجز يبلغ (237) ميغاوات. وتوزعت الطاقة المتوفرة على مصدرين رئيسيين: الخطوط الإسرائيلية، والتي قُدر معدل استغلالها بنحو (123.4) ميغاوات، وخطوط محطة التوليد بواقع (68.2) ميغاوات.[15]

ويفضي انتشار الفقر وتدهور أوضاع السكان الاقتصادية إلى انخفاض نسبة تحصيل فواتير الكهرباء المستحقة على المواطنين؛ ما دفع الشركة إلى حث المشتركين الجدد على الاشتراك في العدادات مسبقة الدفع، وتحويل نسبة لا بأس بها من الاشتراكات القديمة إلى مسبقة الدفع.

وتشير بيانات الشركة إلى ارتفاع أعداد المشتركين من (299,044) مشترك في عام 2021 إلى نحو (308,967) مشترك في عام 2022، وبنسبة زيادة (3.3%). كما طرأت زيادة في استخدام العدادات مسبقة الدفع، بحيث ارتفع عدد المشتركين بنظام مسبق الدفع من (119,483) مشترك في عام 2021 إلى (138,095) مشترك في عام 2022، بنسبة زيادة بلغت (15.5%). كما ارتفع حجم الديون المتراكمة على المشتركين، حيث كانت نسبتها (5.4%) عام 2021، لترتفع إلى (6.8%) عام 2022 وبلغت قيمتها الإجمالية (5,467,413,317) شيكل.[16]

ويحوّل الحصار الإسرائيلي قطاع غزة إلى منطقة طاردة للاستثمار، ويُضعف من إمكانية إنشاء وتوسعة المشاريع الاستثمارية الكبيرة، ولاسيما مشاريع الطاقة الكهربائية؛ الأمر الذي سيفاقم من أزمة الكهرباء. والجدير ذكره أن سلطات الاحتلال تعرقل استيراد مكونات أنظمة الطاقة الشمسية، كالألواح، والبطاريات، وأسلاك التوصيل، وأجهزة التحكم، وهذه العوامل ستضاعف من معاناة السكان لاسيما في ظل ظاهرة التغير المناخي.

ثانياً: الأحوال الاجتماعية

أكدت تقارير مؤسسات دولية على تدهور واضح في الأوضاع الإنسانية والمعيشية في قطاع غزة؛ جراء المدة الطويلة والسنوات التراكمية للحصار والإغلاق، التي أدت إلى تآكل كبير في قدرة الأسر على تحقيق نوعية حياة لائقة، وفي ظل محدودية الدخل، واعتبرتهما من أهم العوامل التي تحول دون وصول الأسر إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية والتعليم والاستدانة والاقتراض[17].

15 شركة كهرباء غزة، التقرير السنوي للعام 2022.

16 المرجع السابق.

17 OCHA, Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA), July 2022, Link: https://www.ochaopt.org/msna/2022/Key-Sectoral-Findings_Factsheet-Booklet_MSNA-2022_Gaza.pdf

ويؤكد مسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في عام 2022، أنّ العائلات والأسر في قطاع غزة لا تزال في وضع هشّ وحرج من حيث القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وأن قيود الحصار والاحتلال تشير إلى أن المساعدات قد تخفف فقط من السقوط في مزيد من الحرمان والمشقة. وتشير نتائج المسح إلى أن الأسر تواصل استخدام آليات التكيف السلبية؛ مما يفاقم من نقاط ضعفهم، وأن ما نسبته (81%) من الأسر في القطاع تواجه صعوبات في الحصول على ما يكفي من المال لتغطية الاحتياجات الأساسية، بينما (76%) من الأسر قلقة بشأن كفاية الطعام، وأن (68.5%) من الأسر لا تستطيع توفير وجبات صحية ومغذية[18].

بالرغم أن نسبة الفقر سجلت (53%)، واصلت الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة تراجعها، وانخفضت قيمة المساعدات المالية للمستفيدين من برامج الحماية في وزارة التنمية الاجتماعية، واستمرت مشكلة عدم انتظام الدفعات، لتتقلص من أربع إلى دفعتين خلال عام 2022. واستفاد حوالي (663,528) أسرة قوامها (1,276,096) فرد من برامج مكافحة الفقر في الوزارة، وصرف البرنامج دفعتين فقط، الأولى، صرفت في شهر مايو 2022، وكانت دفعة موحدة، مقدراها (350) شيقل، حيث استفاد منها نحو (65,533) بقيمة إجمالية بلغت (6,608,050) دولار أمريكي، بينما صرفت الدفعة الثانية في شهر أكتوبر 2022، واستفادت منها (77,838) أسرة، مكونة من (473,838) فرد، أي حوالي (21%) من سكان القطاع، وبلغت قيمتها الإجمالية (29,684,955) دولار أمريكي.

وكان المتوقع أن تضاعف الجهات الحكومية من جهودها وتدخلاتها لحماية الفقراء، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية، لكن تحليل البيانات الرسمية والنفقات الفعلية خلال عام 2022، كشفت أن المخصصات الحكومية لبرامج الفقر والحماية الاجتماعية، وخاصة برامج المساعدات والإغاثة، في تراجع مستمر. وتشير البيانات المالية عام 2021 أن الحكومة الفلسطينية ساهمت بما قيمته (18.96) مليون دولار، فيما انخفضت قيمة مساهمتها إلى (8.29) مليون دولار في عام 2022، وفي قطاع غزة ساهمت الجهات الحكومية بنحو (15) مليون دولار في عام 2021، وانخفضت مساهمتها إلى نحو (11.75) في عام 2022، بالمقابل مؤسسات الإغاثة المحلية ضاعفت قيمة النفقات الفعلية التي قدمتها للفقراء والمحتاجين، وفاقت ضعف ما تقدمه الحكومة الفلسطينية في رام الله، والجهات الحكومية في غزة، وهو أمر يظهر جلياً في الجدول الآتي.

[18] OCHA, Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA), July 2022, Link: https://www.ochaopt.org/msna/2022/Key-Sectoral-Findings_Factsheet-Booklet_MSNA-2022_Gaza.pdf

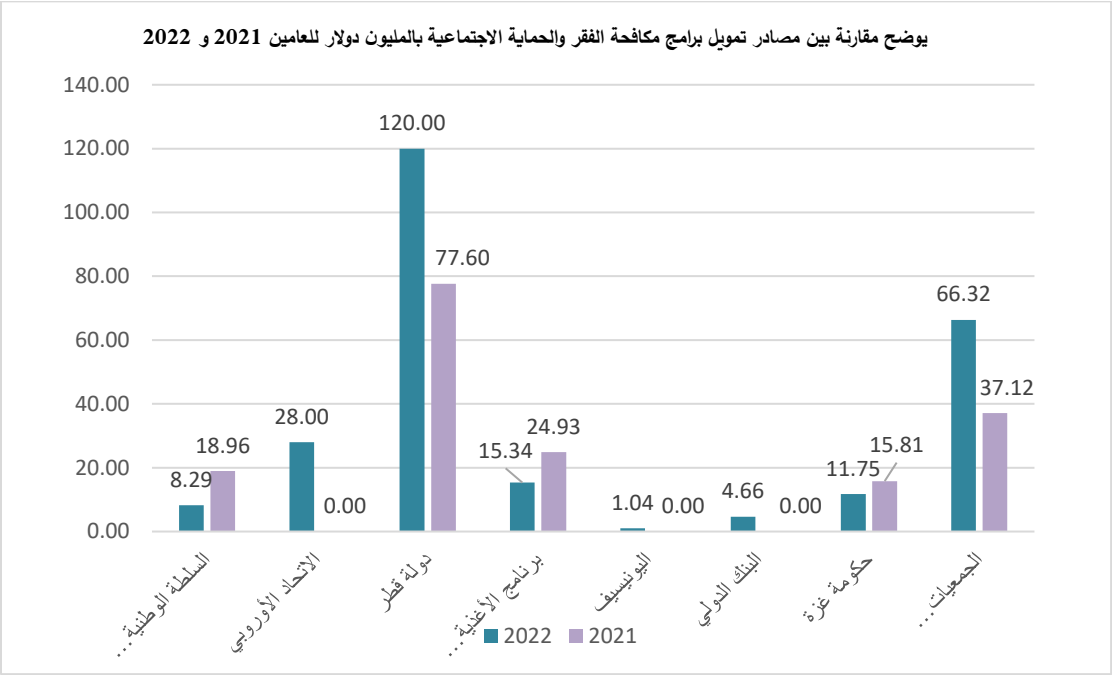

وحول صعوبة الأوضاع الإنسانية، أشار مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة، توماس وايت، أن الوضع المعيشي يزداد سوءاً وهناك أعداد هائلة من العاطلين عن العمل في صفوف السكان، ونوه وايت أن عام 2022 شهد تزايد في أعداد اللاجئين المستفيدين من المساعدات الغذائية نتيجة الوضع الاقتصادي الصعب، مشيراً إلى أن مساعدات (الأونروا) توفر (50%) من احتياجات السعرات الحرارية اللازمة للشخص الواحد، ولا تسد كامل احتياجات اللاجئين، في ظل ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يؤثر على المقومات الصحية.

وأوضح أن العائلات تعجز عن شراء الأدوية من خارج عيادات (الأونروا)؛ بسبب ارتفاع أسعارها، ولفت إلى أن الأونروا تقدم الخدمات الصحية بشكل منتظم لنحو (1,200,000) لاجئ، وأن الأوضاع الصحية صعبة، حيث إن هناك نحو (42%) من طلبة الصف الأول في المدارس التابعة (للأونروا) يعانون من اضطرابات نفسية، كما ارتفع عدد الأطفال الذين يعانون من الأنيميا؛ نتيجة ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي. وأشار وايت أن الوضع المالي للأونروا بالغ الصعوبة، حيث عانت من عجز مالي يقدر بحوالي (80) مليون دولار خلال عام 2022، ولا ضمانة بأن تتمكن الوكالة من سد العجز وضمان تمويل موازنتها لعام 2023. هذا ويبلغ عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية (1,100,000) لاجئ، تقدمها الأونروا مرة كل ثلاثة أشهر. [19]

19 موقع سما الإخبارية. (14 يناير 2023)، الأونروا: غزة بالكاد تصلح للعيش ومئات الالاف يعانون من اضطرابات نفسية. تاريخ الاطلاع 25 يناير 2023. الموقع: https://2u.pw/PfXicw

في سياق متصل، تضاعفت الضغوط النفسية والمشاكل الأسرية، نتيجة عدة عوامل من بينها ارتفاع مستوى الفقر والعوز بين المواطنين من ولاسيما في ظل ضعف التدخلات وتدابير الحد من الفقر متعدد الأبعاد، وحماية الفئات الفقيرة. حيث إن استمرار تدهور الأوضاع المعيشة أثر بشكل سلبي على استقرار وتماسك الأسر، بحيث ارتفع عدد النساء اللواتي لجأن إلى بيت الأمان لرعاية وحماية النساء المعنفات ليصل إلى (523)، ووفر بيت الأمان الحماية والرعاية لنحو (272) سيدة، في زيادة واضحة عن العامين المنصرمين، حيث تلقت (200) سيدة الحماية خلال عام 2021، وفي عام 2020 بلغ عددهن (159) سيدة.

وارتفع عدد الأحداث (الأطفال) ممن هم على خلاف مع القانون ليصل إلى (1,239) حالة خلال عام 2022، مقارنة مع عددهم عام 2021 الذي بلغ (649) حالة. وتنوعت أنواع المخالفات التي اقترفها هؤلاء الأطفال، وشكلت تهم السرقة ما نسبته (39%)، وهي النسبة الأكبر من بين المخالفات، التي تنوعت ما بين اعتداء، مخدرات، وقضايا أخلاقية.. الخ، وهذا يعد مؤشراً واضحاً على تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن كثير من الأسر أصبحت عاجزة عن توفير دخل مالي؛ لعدم تمكنها من العمل لأسباب مختلفة، لدرجة يُحرم معها المريض من الحصول على العلاج، ولا تستطيع الأسر أن تتحمل تكلفة تعليم أبنائها في الجامعات، وتراكمت الديون على معظم الأسر الفقيرة، وتعتاش على الفتات، وبعضها لا تمتلك السكن المناسب وظروف الحياة الملائمة، وتفيد الحقائق إلى أنّ مسببات الفقر متعددة، قد يكون انعدام أو محدودية الدخل السبب الرئيس، إلا أن هناك أسباب أخرى قد تجتمع وتتداخل وترفع من حجم إنفاق الأسر، مثل: وجود ذوي إعاقة، أو كبار السن، أو مرضى من أصحاب الأمراض الخطيرة والمزمنة، أو وجود طلبة مدارس وجامعات، أو عدم أهلية المسكن، أو عدم توفرّه والسكن بالإيجار وغيرها من الأسباب التي تساهم في تفاقم سوء أحوال الفقراء.[20]

وفي ظل ارتفاع حجم الضغوط النفسية، استمرت مظاهر انتهاك سيادة القانون، وتنوعت خلفيات هذه الانتهاكات التي بلغ مجموعها على امتداد عام2022 (92) حدثا؛ أسفر عن مقتل (44) مواطن، من بينهم (14) طفل، و(3) سيدات، وإصابة (299) آخرين، من بينهم (129) طفل، و(42) سيدة. يشار إلى أن الأحداث والانتهاكات التي تمس السلامة الجسدية والشخصية، التي تتضمن الشجارات العائلية، والعبث بالأسلحة، وإطلاق النار، بلغ عدد الحوادث (41) حادثاً، كانت الشجارات العائلية لها النصيب الأكبر بواقع (22) حادثاً، أسفر عن مقتل (15) مواطناً، وإصابة (39)؛ الأمر الذي يبين ويدلل على ترابط الأحوال الاقتصادية والاستقرار المجتمعي.

20 مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: معاناة الفقراء في قطاع غزة في ظل عدم انتظام صرف شيكات الشؤون، نشر بتاريخ 2022/10/19. الرابط الإليكتروني: https://mezan.org/post/33587.

- **الأشخاص ذوو الإعاقة:**

تتواصل معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة؛ جراء تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بسبب ضعف التدابير الحكومية، التي تكفل إعمال واحترام حقوقهم التي تنص عليها، وتحميها الاتفاقيات الدولية والقانون الفلسطيني[21].

وترتفع أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بسبب الهجمات الحربية الإسرائيلية، التي تسببت في إصابة الآلاف بإعاقات دائمة، هذا بالإضافة إلى إعاقات الولادة، ويبلغ عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة (55.611) شخص، من بينهم (44.66%) من الإناث، و(17.44%) من الأطفال.[22]

وتشير البيانات إلى أن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشاراً بين الإعاقات بواقع (53.67%)، فيما تشكل صعوبات الإبصار (17.47%)، و(12.91%) يعانون من صعوبات في السمع، وما نسبته (10.61%) لديهم إعاقة في النطق والكلام، بينما تشكل صعوبات التعلم (11.46%) وتضم الإعاقات الذهنية الشديدة والمتوسطة والبسيطة، ويتوزع ما نسبته (8.57%) على الإعاقات الأخرى مثل: (السلوك الغريب والاضطرابات النفسية: القلق والخوف، الاكتئاب، الوسواس القهري، انفصام الشخصية، عُصاب التحول، ضعف الذاكرة وخرف الشيخوخة)، علماً أن من بين هؤلاء الأشخاص من يعاني من إعاقات متعددة[23].

وتفاقمت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل عدم انتظام صرف دفعات المساعدات النقدية لهم، في وقت وصلت فيه نسب البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة حوالي (90%). وتشير البيانات أن نسبتهم في الوظيفة العامة لم تتجاوز (1.5%) فقط[24]؛ الأمر الذي يتنافى مع ما ورد في نص المادة (10) من قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين، والتي تنص على "إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقل عن (5%) من عدد العاملين بها، يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات، مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم".

وعلى صعيد الخريجين ومعاناتهم، فقد بلغ عدد الطلبة الصم من خريجي الجامعات بغزة (405) طالب وطالبة، من بينهم (350) طالب وطالبة من حملة الدبلوم المهني، يتوزعون على تخصصات التصميم الإلكتروني والوسائط والمتعددة،

21 يعرّف ذوو الإعاقة في المادة الأولى من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم "كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية، أو عقلية، أو ذهنية، أو حسّيّة، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين".

22 غسان فلفل، مدير دائرة تأهيل وإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية بغزة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2 فبراير 2023م.

23 المرجع السابق.

24 مصطفى عابد، مدير برنامج التأهيل المجتمعي في جمعية الإغاثة الطبية بقطاع غزة، مقابلة شخصية، 31 يناير 2023م.

وهذه الشريحة تواجه مشكلات في التوظيف والعمل، والقدرة على التجسير لتكملة الدراسة والحصول على البكالوريوس، وعدم تمكن بعضهم من استلام شهاداتهم؛ بسبب تراكم المستحقات المالية لعدم تسديدهم رسوم الدراسة. [25]

ويطالب الأشخاص ذوو الإعاقة بضرورة احترام حقهم في التوظيف المنصوص عليه صراحة في قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين ومنحهم تأميناً صحياِ شاملاً ومجانياً، وتوفير الأدوية غير منقوصة، وتسهيل إجراءات العلاج بالخارج، وتحسين مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية، وشراء الخدمات التأهيلية من مزودي الخدمات ليحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على خدمات تأهيلية مجانية، وضرورة تخصيص موازنة سنوية لأندية الأشخاص ذوي الإعاقة أسوة بالأندية الأخرى، وأن تتبنى وزارة التربية والتعليم شراء "خدمات التعليم" من المدارس الخاصة لذوي الإعاقة ليحصل الأشخاص على التعليم المجاني أسوة بأقرانهم.[26]

- **الحق في تكوين الأسرة**

انعكست الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الزواج والطلاق، وتفاقمت معاناة النساء والشباب، وازدادت الضغوط النفسية والمشاكل الأسرية؛ الأمر الذي أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات الطلاق، وإلى عزوف الشباب عن الزواج.

وتشير بيانات المجلس الأعلى للقضاء إلى أنه طرأ انخفاض على عدد حالات الزواج في عام 2022 بنسبة (6.3%)، مقارنة مع عام 2021، فيما تساوت أعداد حالات الطلاق، وسجلت أعلى نسبة طلاق في محافظة الوسطى (22%)، وأقل نسبة في محافظة غزة (18.8%).

جدول رقم (3): يوضح حالات الزواج والطلاق في الأعوام (2020،2022) [27]

السنة	عد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	الرجعة	نسبة الطلاق إلى الزواج
2020	20,919	3,493	229	%15.6
2021	20,786	4,319	300	%19.3
2022	19,550	4,319	373	%20.2

25 د. حسن نوح أبو العمرين، مشرف برامج الصم بالجامعة الإسلامية بغزة، مقابلة شخصية، 22 يناير 2023.

26 جمال الرزي، المدير التنفيذي للجمعية الوطنية للتأهيل، مقابلة شخصية، بتاريخ 1 فبراير 2023.

27 المجلس الأعلى للقضاء الشرعي. التقرير السنوي 2022.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أنه بالرغم من الزيادة السكانية إلا أن عدد حالات الزواج في السنوات الثلاثة الماضية طرأ عليها انخفاض ملحوظ، فيما سجلت نسب الطلاق مقارنة مع عدد الزيجات ارتفاعاً؛ كنتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقم مشكلات الفقر والبطالة وأزمة السكن.

الحق في الصحة:

استمرت العوائق والقيود أمام إعمال الحق في الصحة، ومن بينها نقص الكوادر الطبية المتخصصة، وحظر دخول الأجهزة والمعدات الطبية، وغياب البرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز وتوطين الخدمات الصحية في قطاع غزة.

وتفاقمت الأوضاع الصحية جراء ضعف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتراجع مستوى المقومات الأساسية للصحة مثل الغذاء والتغذية، والمسكن، والحصول على مياه شرب مأمونة، والبيئة النظيفة، وتوفر الطاقة الكهربائية باستمرار.

وانعكست القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع، والتي حدّت من دخول المعدات الطبية وحركة العاملين في المجال الصحي، وأثرت بشكل سلبي وخطير على الخدمات الصحية. وارتفع حجم المخاطر على حياة المرضى بعد تفاقم العجز والنقص في الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة بشكل عام، وخاصة أدوية مرضى الأورام. وفي هذا السياق، أكدت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة أن الاحتلال الإسرائيلي يعرقل ويحظر دخول الأجهزة الطبية التشخيصية إلى مستشفيات قطاع غزة، ومن بين هذه الأجهزة: جهاز القسطرة التداخلية، والذي يتيح للطواقم الطبية إنقاذ مرضى الجلطات من الموت والشلل، كما يمنع إدخال [4] أجهزة سينية متحركة من نوع (c–arm)، وهذه الأجهزة تتيح تشخيص حالات العظام والكسور داخل غرف العمليات، ويحظر إدخال ثلاثة أجهزة أشعة سينية رقمية من نوع (Digital basic X– ray)، والتي يُعتمد عليها في تشخيص الحالات المرضية. هذا بالإضافة إلى منع سلطات الاحتلال إدخال قطع غيار للأجهزة الطبية والتشخيصية المتعطلة والمتراكمة في مستشفيات قطاع غزة، والتي أصبحت خارج الخدمة؛ بسبب تعنت تلك السلطات في منع إدخال قطع الغيار لإصلاحها.[28]

وأشارت المصادر الطبية أن حظر سلطات الاحتلال دخول المعدات والأجهزة؛ ترتب عليه تراكم قوائم الانتظار الخاصة بالعمليات، خاصة وأن حظر دخول قطع الغيار الخاصة بالأجهزة الطبية؛ تسبب في ارتفاع أعداد الأجهزة المتعطلة داخل المستشفيات، من بينها أجهزة تصوير الأشعة المقطعية في مستشفى شهداء الأقصى، والذي يخدم مرضى المحافظة الوسطى بشكل كامل. كما كشفت الإدارة العامة للصيدلة في قطاع غزة أن عدد الأصناف الصفرية في شهر ديسمبر 2022 بلغت (207) أصناف دوائية من قائمة الأدوية المتداولة بنسبة عجز بلغت (40%)، والعجز في

28 وزارة الصحة الفلسطينية، بيان صحافي حول استمرار منع الاحتلال الإسرائيلي ادخال الأجهزة الطبية والتشخيصية لمستشفيات قطاع غزة. الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/1npqW9

أصناف أدوية مرضى السرطان وأمراض الدم التي تصل إلى (63) صنف دوائي، بلغت الأصناف الصفرية (23) صنف دوائي، و(6) أصناف لا تكفي إلا لفترة تتراوح بين (1–3) شهور.[29]

وفي ظل هذه التحديات بات تقديم الرعاية الصحية الملائمة، لا سيما لأصحاب الأمراض الخطيرة أمر بالغ الصعوبة؛ الأمر الذي دفع الجهات المختصة إلى تحويل المرضى للعلاج خارج مرافق وزارة الصحة. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى إصدار وزارة الصحة الفلسطينية في الفترة الممتدة من يناير حتى نهاية أكتوبر 2022 حوالي (21,161) تحويلة طبية لسكان المحافظات الجنوبية، لتلقي العلاج في مرافق صحية غير حكومية، من بينهم (55%) حُولوا إلى مستشفيات الضفة الغربية والقدس، و(6%) إلى إسرائيل، ويستدعي تحويل المريض للعلاج إلى هذه المناطق، حصوله على تصريح من سلطات الاحتلال للمرور عبر معبر بيت حانون (إيرز) من خلال الهيئة العامة للشؤون المدنية.

واستمرت القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول المرضى إلى المستشفيات، من خلال رفض أو المماطلة في الرد على طلباتهم للحصول على تصريح مرور للوصول إلى المرافق الطبية خارج قطاع غزة؛ الأمر الذي حرمهم من تلقي خدمات صحية غير متوفرة في قطاع غزة، كالإشعاع، وبعض العمليات القلبية. يشار إلى أن (9) مرضى فارقوا الحياة؛ بسبب منعهم من الوصول إلى المستشفيات خارج القطاع، من بينهم (3) أطفال.

وأكدت منظمة الصحة العالمية أن عدد طلبات المرضى، المحولين للعلاج خارج قطاع غزة، للحصول على تصريح من سلطات الاحتلال بلغت (20,295) طلب، من بينهم ما نسبته (29%) أطفال، و(47%) نساء، و(19%) أعمارهم فوق (60) عاماً، و(35٪) مرضى سرطان. وبلغت نسبة رفض منح التصريح أو المماطلة في الرد على طلبات المرضى (33%)، وتقدم (26,461) طلب من المرافقين للمرضى حيث بلغت نسبة الرفض والمماطلة للمرافقين (62%)، كما اضطر (25%) من المرضى المحولين للذهاب إلى المستشفيات لتلقي العلاج بدون مرافق.[30]

وفي سياق متصل أخضعت سلطات الاحتلال نحو (225) مريض للتحقيق والاستجواب، كشرط للسماح لهم بالخروج للعلاج تمت الموافقة على خروج (24) مريضاً منهم فقط. كما خضع (61) مرافقاً للتحقيق والاستجواب، كشرط للسماح لهم بالخروج لتلقي العلاج، حيث تمت الموافقة على خروج (5) مرافقين، فيما أعاقت قوات الاحتلال نقل (935) مريض من سيارات الإسعاف التي تقلهم من غزة إلى سيارات الإسعاف التي تنقلهم إلى المستشفيات الضفة واسرائيل وجرى تأخيرهم عند معبر (إيرز)؛ ما أثر سلبيا على أوضاعهم الصحية.

29 المرجع السابق.

30 World Health Organization. Gaza Health Access 2022, Patient and Companion Permit Applications.

وتعزز معطيات برنامج المساعدة القانونية في مركز الميزان هذه الحقائق، حيث تقدم خلال عام 2022 إلى البرنامج (808) مريض/ة، من بينهم (208) سيدة، و(301) طفل، بطلب المساعدة في الحصول على تصريح مرور عبر حاجز بيت حانون (إيرز). ونجحت تدخلات المركز في تسهيل وصول (326) مريض، أي ما نسبته (40%)، من بينهم (144) طفل، و(84) سيدة.

هذا وبالرغم من الواقع المتردي والتحديات الكبيرة التي تواجه تقديم خدمات الرعاية الصحية، إلا أن الجهود المبذولة لتوطين الخدمة ظلت محدودة وضعيفة خلال عام 2022. وحاولت وزارة الصحة توطين الخدمة لمرضى السرطان، وجرى اعتماد وتخصيص مستشفى الصداقة التركي كمركز لعلاج مرضى الأورام، وبالرغم من مناسبة المكان لتقديم الخدمات العلاجية لمرضى الأورام، إلا أنه يفتقر إلى خدمات العلاج الإشعاعي، والخدمات التشخيصية والعلاجية بالنظائر المشعة، وهذا يدفع إلى استمرار تحويل المرضى للعلاج خارج قطاع غزة.

وتشير بيانات مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني أن متوسط التحويلات للعلاج بالخارج شهرياً بلغ (650) حالة، من بينها (150) للعلاج الإشعاعي (ويشمل Rauseiotherapy & radioactive iodine)، والجراحات الدقيقة ونقص العلاج الكيماوي. وأكدت المستشفى أن من بين التحديات نقص الأدوية الكيمياوية ولاسيما (Factor 9)& (Desferal)، وعدم توفر مخازن محلية لأدوية الأورام تسمح بالحفاظ على استمرار تلقي المريض للعلاج دون انقطاع[31]

- **واقع البيئة الآمنة والصحية**

لعبت الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة دوراً جوهرياً في تدهور مكونات البيئة في قطاع غزة، وتفاقم التدهور مع ظاهرة التغير المناخي، وتعمد سلطات الاحتلال إعاقة تطوير المشاريع الاستراتيجية الهادفة للحفاظ على البيئة.
وأدى استهداف شبكات تجميع مياه الأمطار إلى فيضانات وانجراف المزروعات والتربة في بعض المناطق؛ نتيجة ارتفاع منسوب المياه في الشوارع والمرافق العامة والخاصة؛ الأمر الذي عرض حياة السكان لمخاطر الأوبئة والأمراض.
كما تواصل سلطات الاحتلال حجز مياه الأمطار عبر الموانع الاصطناعية، حرمان الخزان الجوفي، خاصة في المناطق المحيطة بالأودية في قطاع غزة من التجدد، كما تسبب في تغييرات بيئية طالت النباتات والأشجار الواقعة على ضفاف الوديان، وتسببت في هجرة الطيور البرية، واستمرار تدهور حالة المياه الجوفية، وعلى الواقع المائي في قطاع غزة.

31 صبحي سكيك، مدير مستشفى الصداقة التركي، مقابلة شخصية، بتاريخ 15 يونيو 2022م.

وخلال العام 2022، هاجمت قوات الاحتلال قطاع غزة بالقنابل والصواريخ، التي تحتوي على المواد السامة والعناصر الثقيلة الخطرة التي تلحق الضرر في الهواء والتربة، وواصلت جرافاتها تجريف التربة المحاذية للسياج بشكل دوري؛ ما يهدد بقاءها صالحة للاستخدام.

ويستعرض التقرير مجموعة من المؤشرات، خلال العام، وهي تنذر بالخطر على مستقبل الحياة لسكان القطاع، وجاءت على النحو الآتي:

- **مياه الشرب في قطاع غزة:**
  - تواصلت أزمة مياه الشرب في قطاع غزة، وتراجعت قدرة المواطنين في الحصول على كميات من المياه المأمونة والكافية، وتشير الحقائق المتوفرة إلى ما يلي[32]:
  - (96.2%) من إجمالي المياه المستخرجة من آبار الخزان الجوفي للقطاع لا تتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية، إذ تظهر معظم آبار قطاع غزة زيادة مستمرة في الملوحة، وسجل محتوى الكلوريد ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2021م في العديد من الآبار ذات القيم المقبولة، بحيث وصلت إلى أكثر من 1500 ملجم/ لتر، ويقع معظم هذه الآبار في الجزء الغربي من قطاع غزة على امتداد الخط الساحلي. كما ارتفع معدل الكلوريد في مياه القطاع إلى أكثر من 1500 ملجم/ لتر، في حين أعلى نسبة مسموحة لا تتجاوز 200 ملجم/ لتر. وتبلغ كمية المياه المنتجة من الآبار والمطابقة لمواصفات منظمة الصحة العالمية من حيث تركيز الكلوريد (20,604,187) متر مكعب، بنسبة 21,58% من إجمالي إنتاج المياه (53 بئراً مطابقة من أصل 288 بئراً)[33].
  - تحتوي العديد من آبار قطاع غزة على تركيزات عالية من النترات (No3)، تصل إلى 100 ملجم/ لتر، وهي أعلى من الحد المسموح به وفق منظمة الصحة العالمية (50 ملجم/ لتر)، حيث يتأثر الخزان الجوفي بترشيح الملوثات، ما يتسبب في ارتفاع تركيز النترات. وتبلغ كمية المياه المنتجة من الآبار والمطابقة لمواصفات منظمة الصحة العالمية من حيث تركيز النترات (13,395,547) متر مكعب، بنسبة 14,03% من إجمالي إنتاج المياه (40 بئراً مطابقة من أصل 288 بئراً) [34].
  - تفيد معلومات وزارة الصحة في قطاع غزة بارتفاع معدل تلوث المياه الجوفية البكتريولوجي في القطاع، سواء في الآبار، أو شبكات نقل المياه للمنازل، أو في الخزانات العامة، أو في محطات تحلية المياه وتلوثها ببكتيريا القولونيات[35].

32 سلطة المياه الفلسطينية، (2022). تقرير مصادر المياه في قطاع غزة للعام 2021م.

33 المرجع السابق.

34 سلطة المياه، مرجع سابق.

35 تخرج بكتيريا القولونيات من فضلات الإنسان أثناء عملية الإخراج، ووجودها في الماء دليل على تلوثه بماء الصرف الصحي، وهي بكتيريا ضارة بجسم الانسان.

- بلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من إجمالي استهلاك المياه (89.2) لتراً.
- بلغت كمية المياه المشتراة من شركة ميكروت (14,417634) متر مكعب، وبلغت كمية المياه المحلاة (7,544151) متر مكعب، وبذلك تكون نسبة المياه الموافقة لمعايير منظمة الصحة العالمية (21.8%) من إجمالي المياه المزودة لقطاع غزة، وتظهر البيانات أنه طرأ زيادة في كميات المياه المشتراة والمحلاة.
- تفيد معلومات وزارة الصحة في قطاع غزة بارتفاع معدل تلوث المياه الجوفية البكتريولوجي في القطاع، سواء في الآبار، أو شبكات نقل المياه للمنازل، أو في الخزانات العامة، أو في محطات تحلية المياه وتلوثها ببكتيريا القولونيات.

- **مشكلات الصرف الصحي وتلوث مياه البحر:**

تضررت مرافق الصرف الصحي جراء الهجمات الحربية الإسرائيلية، بما في ذلك مضخات وشبكات الصرف الصحي الناقلة من وإلى محطات المعالجة المركزية، وفي بعض الأوقات، توقفت بعض المحطات عن الخدمة، وجرى استهداف خطوط المياه بأنواعها وأغراضها المختلفة، خاصة خطوط النقل والتصريف، وأحواض تجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى أزمة الطاقة المتواصلة. وتركت الانتهاكات الإسرائيلية آثاراً خطيرة على مكونات البيئة، وأربكت سير حياة السكان اليومية.

وأمام هذه الأزمات، تضطر الجهات المشرفة على إدارة مياه الصرف الصحي إلى ضخ المياه العادمة إلى البحر دون معالجة، حيث تضخ البلديات مياه الصرف الصحي إلى البحر من خلال (87) محطة للصرف الصحي، (3) منها مركزية، و(4) فرعية، و(80) محطة مخصصة لعملية الضخ، عبر (8) مصارف رئيسة، و(9) مصارف مؤقتة. وكشفت نتائج تقييم جودة شاطئ محافظات غزة المبنية على الفحص الميكروبيولوجي والتفتيش الصحي لدورة (يوليو/ 2022م) عن استمرار تلوث ما نسبته (30%) من شواطئ قطاع غزة التي يبلغ طولها (40) كيلو متراً، وتضخ كمية من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً أو غير المعالجة، تقدّر بحوالي (120,000) متر مكعب، بشكل يومي، من المصارف الرئيسة في مدينة غزة، ودير البلح، وخان يونس ورفح، إلى البحر.[36]

ويُعزى التحسن الطارئ على جودة الشاطئ إلى وقف تصريف مياه الصرف الصحي من مضخة عامر شمال غزة إلى مياه البحر في منطقة السودانية، وتحويلها إلى محطة معالجة. وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أن وزارة الصحة وسلطة المياه، وجودة البيئة تهيب بالمواطنين المصطافين بعدم السباحة في المناطق الملوثة؛ نظراً للآثار الصحية التي قد تصيبهم مثل التهابات الجهاز التنفسي العلوي، والتهابات العيون، والأذن، وتجويف الأنف والجلد، كذلك التهابات الجهاز الهضمي لمن يبتلعون المياه أثناء السباحة[37].

36 محمد مصلح، مدير وحدة حماية البيئة في سلطة المياه وجودة البيئة بغزة، مقابلة شخصية، بتاريخ 10 يناير 2023.

37 المرجع السابق.

وفي سياق مختلف استمرت ظاهرة تآكل الشاطئ وارتفاع مستوى مياه البحر (اصطلح على تسميته بظاهرة النحر)؛ الأمر الذي ضاعف من المخاطر على السكان المدنيين الذين يقطنون بمحاذاة شاطئ البحر في مخيمي الشاطئ ودير البلح، والقرية السويدية جنوب القطاع؛ وتسببت هذه الظاهرة في وقوع أضرار في الاستراحات والأماكن السياحية على امتداد شواطئ القطاع، وموقع البلاخية الأثري شمال غزة، وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة عدم توفر صخور كبيرة الحجم، لاستخدامها كمصدات وكواسر للأمواج؛ الأمر الذي يزيد من خطر الفيضانات على السكان.

وظلت محاولات الجهات المختصة في وزارة الأشغال محدودة أمام هذه التغيرات المناخية، حيث شكل الحصار الإسرائيلي تحدياً رئيسياً أمام الجهود والأنشطة الرامية للتخفيف من حدة وآثار تغير المناخ العالمية، حيث تواصل سلطات الاحتلال منع دخول الصخور، كبيرة الحجم، إلى القطاع من الضفة الغربية.[38]

من جهة أخرى يعاني سكان قطاع غزة من تلوث سمعي وضوضائي متواصل جراء استمرار تحليق طائرات قوات الاحتلال الإسرائيلي بدون طيار، أو ما تسمى بطائرات الاستطلاع، في أجواء المناطق السكنية، حيث تُصدر أزيزاً غير منقطعٍ، يخلق حالة من التوتر لدى السكان بشكل دائم. ويشير الأخصائيون في برنامج غزة للصحة النفسية إلى أن "سماع صوت الطائرات المسيرة يعيد إلى أذهان الفلسطينيين، وخاصة الأطفال والنساء، الخبرات السابقة الصادمة، وتخلق لديهم حالة من التوتر والقلق والخوف والإحساس بالخطر المحدق، وتظهر لديهم أعراض نفسية، كمشاكل النوم، وفي بعض الأحيان تتجاوز الأعراض النفسية لأعراض جسدية[39].

الحق في سكن ملائم:

تتفاقم أزمة السكن في قطاع غزة ويصعب الحديث عن تمتع السكان بحقهم في سكن مناسب وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، كتوفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، أو القدرة على تحمل الكلفة، أو الصلاحية للسكن، أو الملاءمة الثقافية وغيرها في ظل عمليات التدمير المنظم التي تواصلها قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تهجر السكان قسرياً، وتحرمهم من حقهم في الحصول على مأوى، بالإضافة للخسائر المادية والأضرار النفسية التي تلحق بالضحايا جراء تدمير مساكنهم. ومن ناحية أخرى، تغيب السياسات الحكومية في توفير سكن مناسب لمحدودي الدخل والفقراء، باستثناء المشاريع التي تتبرع فيها بعض الدول.

واستمر العجز في الوحدات السكنية، الناجم عن بطء عمليات إعادة إعمار المنازل والشقق والأبراج السكنية التي دمرّتها الهجمات الحربية واسعة النطاق على قطاع غزة في السنوات السابقة من جهة، وعدم التمكن من إنشاء مشروعات إسكانية تستوعب الزيادة الطبيعية للسكان في القطاع، لا سيما فئة الشباب والأزواج الجدد.

38 ناجي سرحان– وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان. قابله باحث المركز، بتاريخ 2022/9/18.

39 لمزيد من التفاصيل أنظر مركز الميزان، بيان صحافي، الطائرات المسيرة تعيد إلى الأذهان التجارب الصادمة. نشر بتاريخ 2023/1/4. الرابط الإليكتروني: https://mezan.org/post/33747.

وخلال العام استهدفت قوات الاحتلال الأعيان المدنية والممتلكات الخاصة والمناطق السكنية، تسبب في تدمير وتضرر مئات المنازل والوحدات السكنية. ويستعرض التقرير حصيلة استهداف المساكن في الإحصائيات الآتية:

جدول رقم (4) يوضح توزيع أعداد سكان الوحدات السكنية المتضررة كلياً خلال العام 2022[40]

المحافظة	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل	الأطفال منهم	النساء منهم
شمال غزة	0	0	0	0
غزة	10	29	8	11
دير البلح	0	0	0	0
خانيونس	0	0	0	0
رفح	19	88	37	26
المجموع	**29**	**117**	**45**	**37**

جدول رقم (5) يوضح توزيع أعداد سكان الوحدات السكنية المتضررة جزئياً خلال العام 2022[41]

المحافظة	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل	الأطفال منهم	النساء منهم
شمال غزة	2	12	4	5
غزة	73	346	127	119
دير البلح	14	51	37	7
خانيونس	3	18	3	7
رفح	76	413	182	113
المجموع	**168**	**840**	**353**	**251**

40 مركز الميزان لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات الرئيسة التي يعدها باحثو المركز بعد توثيقهم الانتهاكات في استمارات خاصة.

41 المرجع السابق.

وبلغ حجم الأضـرار الكلية والجزئية للوحدات السـكنية الناجمة عن العدوانات الإسـرائيلية على قطاع غزة حتى نهاية العام 2022م حوالي **(90,017)** وحدة ســـكنية تحتاج للإعمار، بتكلفة تقدّر بحوالي **(200.15)** مليون دولار أمريكي، فيما تبلغ فجوة إصـــلاح الأضـــرار الجزئية (1356) وحدة سـكنية، بتكلفة (2.67) مليون دولار. ويوضـــح الجدول أدناه الفجوات المتبقية لإصلاح الأضرار الكلية والجزئية خلال الأعوام السابقة في قطاع غزة[42].

جدول يوضح الفجوات العددية والمالية لإصلاح أضرار الوحدات السكنية في قطاع غزة

الفترة	الأضرار الكلية		الأضرار الجزئية	
	الوحدات المتبقية	تكلفة الإعمار (مليون دولار)	الوحدات المتبقية	تكلفة الإعمار (مليون دولار)
عدوان 2022	35	1.06	1,356	2.67
عدوان 2021	624	39.05	11,558	10.04
بعد 2014- قبل 2021	213	10.05	3,001	1.88
عدوان 2014	813	36	59,201	78.8
قبل 2014	216	7.6	13,000	13.0
الإجمالي	**1,901**	**93.76**	**88,116**	**106.39**

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، غزة

وتشير وزارة الأشغال العامة والإسكان أن الأضرار التي لحقت في المنازل السكنية، بسبب عدوان أغسطس 2022، بلغت **(36)** وحدة سكنية جرى تدميرها كلياً، فيما تضررت **(1,703)** وحدة سكنية، لحقت بها أضرار جزئية متفاوتة، منها حوالي (144) وحدة سكنية تضررت بشكل بالغ، وأصبحت غير صالحة للسكن، و(1,559) وحدة سكنية لحقت بها أضرار طفيفة ومتوسطة.

وتشير المعطيات، أن أزمة السكن ستتراوح مكانها؛ نتيجة مجموعة من العوامل، من أبرزها: استمرار الهجمات الحربية الإسرائيلية التي تنتهك مبادئ التمييز والتناسب والضرورة الحربية وغيرها، وانخفاض التمويل المخصص لاستكمال عملية إعادة الإعمار، وتزايد أعداد الحالات التي تحتاج الى مساعدة في السكن؛ بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، وانخفاض حجم المنح والتمويل الحالي لبرامج قطاع تحسين ظروف السكن للحالات الاجتماعية؛

42 معلومات تحصّل عليها باحث المركز، من وزارة الأشغال العامة والإسكان، بتاريخ 2023/1/17.

بسبب التأخر في تأسيس صندوق الإسكان الفلسطيني، والحاجة إلى توفير رأس مال لمساعدة الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

الحق في العمل:

واصلت مؤشرات سوق العمل تدهورها؛ نتيجة التدمير الذي لحق بقطاعات اقتصادية مختلفة من قبل قوات الاحتلال، خاصّة خلال العدوان الذي شنته في أغسطس 2022، بالإضافة إلى ضعف الجهود المبذولة لخلق فرص عمل. وارتفعت معدلات البطالة لتسجل (45%) في صفوف القوى العاملة، وبلغ معدل البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات في القطاع ما نسبته 74%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل ممن تبلغ أعمارهم (15) سنة فأكثر (239,000) شخص، وبلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص، الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر، حوالي (89%) في قطاع غزة.[43]

وتشير بيانات وزارة العمل الفلسطينية، أن العدد التراكمي لإجمالي العاطلين عن العمل "المسجلين في برامجها" حتى نهاية العام 2022م، بلغ (223,860) مواطن/ة، وتوزعوا على النحو الآتي: (77,734) خريج جامعي، و(5,637) مهني، و(140,489) عامل، سجلوا في مكاتب التشغيل.

وبالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن نسبة التشغيل وخلق فرص العمل التي توفرها وزارة العمل للعاطلين والباحثين عن العمل ضئيلة ومحدودة، إذ لم تتجاوز الـ (4%)، إذ ساهمت المؤسسات الدولية ووزارة العمل في توفير فرص عمل مؤقت "بطالة" لعدد (9,370) خريج/ة وعامل/ة، خلال العام 2022م.[44]

وبالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن نسبة التشغيل وخلق فرص العمل التي توفرها وزارة العمل للعاطلين والباحثين عن العمل ضئيلة ومحدودة، إذ لم تتجاوز الـ (4%)، إذ ساهمت المؤسسات الدولية ووزارة العمل في توفير فرص عمل مؤقت "بطالة" لعدد (9,370) خريج/ة وعامل/ة، خلال العام 2022م.[45]

ووفق وزارة العمل، توجد ثلاثة أنواع من المعايير تتعلق بالقبول، والتفاضل، والفرز، من أجل الحصول على فرصة عمل مؤقتة تتراوح مدتها بين ثلاثة شهور إلى 11 شهراً،[46]

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للعام 2022م، نشر بتاريخ 2023/2/15م. الرابط:
.https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=4422&mid=3915&wversion=Staging

44 وزارة العمل، بيانات غير منشورة حول سوق العمل في قطاع غزة، حصل عليها المركز بتاريخ 2023/1/26.

45 وزارة العمل، بيانات غير منشورة حول سوق العمل في قطاع غزة، حصل عليها المركز بتاريخ 2023/1/26.

46 وزارة العمل، بيانات غير منشورة حول حصل عليها المركز من دائرة التوجيه والإرشاد في الإدارة العامة لخدمة التشغيل بوزارة العمل، بتاريخ 2023/3/14.

ومن أبرز التطورات خلال العام فيما يتعلق بالعمال، قرار سلطات الاحتلال السماح دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، وزيادة أعدادهم، وإضافة أعداد جديدة من التجار. تشير المعلومات المتوفرة أن وزارة العمل وضعت معاييراً، واشترطت لقبول طلب العامل عدم وجود مصدر دخل ثابت، وألا يقل العمر عن (26) عاماً، وألا يزيد عن (60) عاماً، وعدم وجود سجل تجاري، مع عدم وجود طلب سابق في الشؤون المدنية، ووفق هذه المعايير، فقد بلغ عدد المسجلين بوزارة العمل (139,004) عامل، فيما بلغ عدد المرشحين للعمل منهم (34,128) عامل. وأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدد (24,819) تصريح عمل. بلغ عدد التصاريح السارية المفعول منها (16,500) تصريح، وبلغ عدد الطلبات المرفوضة (14,000) بناء على معايير وضعتها وزارة العمل[47].

تواصلت خلال العام 2022 القضايا المتعلقة بغياب ظروف وشروط العمل والسلامة المهنية في مواقع العمل المختلفة، وسجّلت وزارة العمل بغزة إصابة (102) عامل، جراء حوادث عمل دون وقوع وفيات، وتم احتساب مستحقات إصابات عمل بقيمة (740,3461.1) شيكل. وبلغ عدد الشكاوى العمالية (775) شكوى، تم معالجتها بطرق عدة، والوصول لحلول مرضية لجميع أطراف الإنتاج. وبلغ عدد طلبات تسوية الحقوق العمالية (481) طلب، وبلغ عدد المخالصات العمالية (560) مخالصة، بقيمة (11,088,814) شيكل.[48]

وفي سياق متصل، استمرت حالات الوفاة في صفوف العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، وتوضح المعلومات المتوفرة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن (5) عمال قضوا خلال عام 2022 نتيجة انعدام إجراءات السلامة والصحة المهنية التي توفر للعامل حماية من المخاطر في بيئة العمل، وتتعمد سلطات الاحتلال تصنيف تصاريح العمال بـ" احتياجات اقتصادية" الأمر الذي يحرم عمال غزة من حقوقهم العمالية أسوة بالعامل الإسرائيلي، ويندرج في سياق التمييز والتفرقة العنصرية.[49]

واقع الحق في التعليم:

ظلت الجهود المبذولة لتطوير وتحسين العملية التعليمية تواجه تحديات معقدة، لعل من أبرزها الحصار الإسرائيلي، والهجمات الحربية، وأعمال القصف وإطلاق النار، التي تستهدف المرافق التعليمية ومحيطها، والتي نجم عنها خسائر مادية وبشرية، إذ تضررت خلال العام (2) مدرسة [50]، واستشهد (8) طالب وطالبة، موزعين بواقع (6) تعليم مدرسي، (2) جامعي ودراسات عليا.

47 المرجع السابق

48 وزارة العمل، بيانات غير منشورة حول سوق العمل في قطاع غزة، حصل عليها المركز بتاريخ 2023/1/26.

49 سامي العمصي، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين- غزة. مقابلة شخصية، بتاريخ 7 مارس 2023.

50 مركز الميزان لحقوق الإنسان (2023). تقرير بعنوان: الأطفال في دائرة الاستهداف.

وتؤثر القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة والتنقل على تنمية وتطوير وضمان الحق في التعليم، حيث تحرم الطلبة الراغبين في استكمال دراساتهم العليا في معاهد وجامعات الضفة الغربية، وتحول دون مشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية. كما تواصل سلطات الاحتلال حظر إدخال أجهزة وتجهيزات مختبرات، ومواد تعليمية تصنفها على أنها "مزدوجة الاستخدام". فمنذ أكثر من عام تحظر سلطات الاحتلال إدخال خادم (Server)، اشترته وزارة التربية والتعليم؛ بهدف تطوير البنية التحتية الرقمية، وتقوية عمليات الربط بين المديريات، كما منعت مؤسسة أمان فلسطين – ماليزيا من إدخال الكراسي المتحركة للطلبة ذوي الإعاقة الحركية.

ويؤدي التدهور المتسارع في الأوضاع الاقتصادية؛ إلى حرمان الطلبة من استكمال دراستهم في الجامعات والمعاهد؛ بسبب ضعف قدرة أسرهم على تأمين احتياجاتهم، كشراء الكتب، ودفع قيمة المواصلات، وعدم قدرتها على تغطية أقساط الرسوم الدراسية، حيث يتراوح سعر الساعة الدراسية في الجامعات الفلسطينية بين (10–120) دينار أردني.

وتتفاقم أزمة التعليم العالي في ظل شح الموارد المالية، جراء سيطرة سلطات الاحتلال على الموارد الفلسطينية، واقتطاع أموال المقاصة، وانخفاض مستوى الدعم الدولي؛ ما تسبب في توقف الدعم الحكومي للجامعات منذ سنوات. وتؤكد وزارة التربية والتعليم أن المساعدات المقدمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية للجامعات والكليات في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) توقفت منذ عام 2006؛ الأمر الذي ترك آثاراً سلبية منها، دخول عدد من مؤسسات التعليم العالي في أزمة مالية، وتعطيل برامج التطوير، ونجم عن هذه العوامل، انخفاض في نسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

وتشير البيانات المتوفرة من وزارة التربية والتعليم أن نسبة كبيرة من الطلبة لم يتمكنوا من مواصلة التعليم، إذ بلغ عدد الطلبة الناجحين في الثانوية العامة (29870) طالب وطالبة في عام 2021، بينما بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين في التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة (18632) طالب وطالبة لعام 2022/2021، وتظهر هذه البيانات أن ما نسبته (24%) من الطلبة الناجحين لم يتمكنوا من استكمال تعليمهم العالي[51].

وتضغط مؤسسات التعليم العالي على الطلبة لتسديد قيمة الرسوم الجامعية، فتمنعهم من دخول قاعات الامتحان دون استيفاء الرسوم، كما تحتجز الجامعات شهادات الخريجين غير المستوفين لرسومهم. ويعاني الخريجون من ارتفاع معدلات البطالة في صفوفهم، حيث تشير البيانات أن معدل البطالة بين الخريجين في سن (19–29) من حملة شهادات الدبلوم المتوسط فأعلى حوالي (75%)[52].

51 وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات ومعلومات حصل عليها مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 8 فبراير 2023

52 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورة (تموز– أيلول2022). الربع الثالث 2022.

ومن بين المؤشرات الإضافية التي تدلل على صعوبة الأوضاع الاقتصادية للطلبة ظهرت مشكلة تكدس أعداد كبيرة من الشهادات للطلبة الخريجين، بسبب عدم مقدرتهم على دفع الرسوم وعدم وجود فرص عمل تُشجع على استلام الشهادات، والتي بلغ عددها (33,000) شهادة، وقدرت قيمة المبالغ المطلوبة لتحريرها نحو (21,000.000) دينار أردني، بواقع (17,000,000) لصالح مؤسسات التعليم العالي، و (4,000,000) لصالح صندوق اقراض الطالب الفلسطيني الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم53.

كما أفادت وزارة التربية والتعليم أن معدلات الانفاق من التعليم العالي على مؤسسات التعليم العالي (قياسا إلى احتياجات هذه المؤسسات) لا تتجاوز نسبته (10%)، و(75%) نسبة الطلبة غير القادرين على تغطية نفقاتهم التعليمية، ونسبة الطلبة غير القادرين على استخراج شهاداتهم لأسباب مالية (15%).[54]

وتشكل أزمة انقطاع التيار الكهربائي تحدياً أمام خدمات التعليم، فالانقطاع لفترات طويلة يؤثر على البيئة الصفية، خاصة في ظل تغّير درجات الحرارة؛ ويعرقل تشغيل الأجهزة في المختبرات العلمية اللازمة للتدريب والتعليم، وتتضاعف تداعياته في ظل الكثافة الصفية، التي تحافظ على معدلات مرتفعة منذ عام 1994م.

وتحاول وزارة التربية والتعليم التغلب على نقص المباني المدرسة في استمرار عمل المدارس بنظام فترتين صباحي ومسائي، وبإدارتين مختلفتين (مستقلتين)، وبلغت نسبتها بين المدارس الحكومية (54.5%). هذا بالإضافة إلى العجز في توفر أجهزة الحاسوب، ومتوسط عدد الطلبة لكل حاسب آلي، حيث تقدر النسبة في المرحلة الأساسية بنحو 25 طالب/ حاسب آلي، وفي المرحلة الثانوية 20 طالب/ حاسب آلي.[55] كما تعاني المدارس من النقص في توفير الطاقة البديلة إذ إن حوالي (58.3%) من المدارس الحكومية لا تتوفر فيها طاقة البديلة.

يشار إلى أن أزمة النقص في أعداد المدارس؛ دفع بالجهات المشرفة على التعليم إلى استغلال أفنية المدارس في إنشاء مدارس جديدة، حيث أكدت وزارة التربية والتعليم بغزة أنها تعاني من قلة الأراضي والموازنات المخصصة للأبنية المدرسية[56]، بحيث أنشأت مدرسة حكومية واحدة خلال العام 2022م، وجرى افتتاح (14) مدرسة جديدة بنظام دوام فترة ثانية.[57] بينما أنشأت الأونروا مدرستين وافتتحت (6) مدارس بنظام دوام فترة ثانية. وتفرض الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة على الجهات المشرفة على التعليم إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة السنوية؛ فقد ارتفع عدد طلبة المدارس من (600,340) طالب وطالبة، خلال عام 2022/2021 إلى نحو (609,679) طالب وطالبة في عام

53 د. أحمد بركة، وزارة التعليم العالي، مقابلة أجراها باحث المركز، بتاريخ 2 مارس 2023.

54 المرجع السابق.

55 وزارة التربية والتعليم، (2023). الدليل الإرشادي للمؤشرات التعليمية.

56 وزارة التربية والتعليم، (2022). تقرير متابعة تنفيذ أنشطة الخطة التشغيلية للدائرة الحكومية خلال العام 2022م، غزة.

57 المرجع السابق.

2023. بفارق (9339) طالب/ة، أي بنسبة زيادة تقارب (1.55%). موزعين بواقع (494,552) طالب/ة في المرحلة الأساسية، و(115,127) في المرحلة الثانوية.

وفي سياقٍ منفصل، أكد خبراء تربويون في وزارة التربية والتعليم استمرار الفاقد التعليمي، الذي تراكم جراء التوقف عن التعليم الوجاهي في المدارس خلال أزمة فايروس كورونا، ويخشى أن يؤثر ذلك على الطلبة، ويتسبب في التسرب الذي بلغت نسبته من التعليم في المدارس الحكومية (1.9%) في العام 2022م.

والجدير ذكره أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، طال في تأثيراته الأحوال الصحية للطلبة، وفي هذا الصدد صرح مدير شؤون (الأونروا) في قطاع غزة توماس وايت أن قطاع غزة بالكاد يصلح للسكن؛ بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الناشئ عن تردي الأوضاع الاقتصادية، واستمرار حالة الصراع وتأثيراتهما على الحالة النفسية لسكان القطاع. وأكد وايت أن الوضع الإنساني يزداد سوءاً، وأن هناك أعداد هائلة من البطالة في صفوف السكان، بسبب سعرها المرتفع. ولفت وايت إلى صعوبة الأوضاع الصحية، مشيراً إلى أن هناك نحو (42%) من طلبة الصف الأول في المدارس التابعة (للأونروا) يعانون من اضطرابات نفسية، كما ارتفع عدد الأطفال الذين يعانون من الأنيميا؛ نتيجة معدلات انعدام الأمن الغذائي.[58]

وبخصوص المؤشرات الصحية للتلاميذ والطلبة في المدارس الحكومية بلغ معدل الأطفال ممن يعانون من فقر الدم ما نسبته (34%) في أوساط الطالبات في الصفوف من (7-9)، فيما بلغ معدل تسوس الأسنان (37%)، في طلبة الصفوف (الأول- السابع- العاشر)، كما بلغت معدلات السمنة (25%) في أوساط طلبة الصف العاشر، بينما بلغ معدل ضعف الإبصار (8%) في أوساط طلبة (أول- سابع- عاشر).[59]

المشاركة في الحياة الثقافية:

شكلت القيود الإسرائيلية عائقاً أمام ممارسة الحقوق الثقافية، وتنمية المعارف العلمية، وتسببت في حرمان المثقفين والمبدعين والكتاب من التواصل والمشاركة في المؤتمرات العلمية، ومعارض الكتب خارج القطاع.

وخلال العام تقدم قرابة (57) من المثقفين والكتاب من قطاع غزة بطلبات إلى السلطات الإسرائيلية، بغرض الحصول على تصريح للوصول إلى الضفة الغربية، وحضور "معرض فلسطين الدولي الثاني عشر للكتاب" الذي جرى تنظيمه في مدينة رام الله بتاريخ 2022/9/14م، سمحت سلطات الاحتلال بمرور (19) كاتباً وكاتبة فقط؛ فيما نقلت حوالي

58 توماس وايت، مدير شؤون الأونروا: غزة بالكاد تصلح للعيش ومئات الآلاف يعانون اضطرابات نفسية، الرابط الالكتروني: الأونروا: غزة بالكاد تصلح للعيش ومئات الآلاف يعانون من اضطرابات نفسية – سما الإخبارية(samanews.ps)

59 وزارة التربية والتعليم العالي، بيانات ومعلومات حصل عليها مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 8 فبراير 2023.

(50) لوحة فنية من قطاع غزة، وجرى عرضها في المعرض دون السماح لأصحابها بمرافقتها، [60] كما مُنع الفنانون المسرحيون من الخروج من غزة، والمشاركة في مهرجان المسرح في رام الله.

وتواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات في عملها في ظل مناخات التضييق والتحريض والقيود المفروضة عليها، إذ واصلت سلطات الاحتلال حملات التحريض وتشويه مؤسسات المجتمع المدني، واستمرت مساعيها الهادفة إلى نزع الشرعية المهنية والقانونية عن هذه المؤسسات – خاصة التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لمطالبتها المستمرة بإعمال مبدأ المحاسبة.

كما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نظام جديد للشركات غير الربحية دون عرضه للتشاور، ودون مشاركة منظمات المجتمع المدني؛ إذ إن العمل بالنظام سيكون له تأثيرات خطيرة نحو إلغاء وجود المجتمع المدني.

وفي تطور خطير، فرضت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة على المنظمات الأهلية قيوداً وإجراءات جديدة، منها ضرورة الحصول على تصريح مسبق قبل عقد أي نشاط في قاعة مغلقة، واشترطت التوقيع على تعهد في مضمونه يتنافى مع القانون.

وفي حالات عدة منعت مباحث السياحة التابعة للأجهزة الأمنية بغزة فعاليات، وأجبرت القائمين عليها لإلغائها، وطردت الجمهور والمشاركين؛ بحجة عدم حصولها على تصريح مسبق. وبينت المعلومات المتوفرة أن وزارة السياحة بغزة أصدرت (300) إذن وموافقة لإقامة فعاليات واحتفالات ترفيهية للمنشئات السياحية في العام 2022م.[61]

ومن الغريب أن تنشر الوزارة عدد الموافقات، بالرغم من عدم اشتراط القانون الوطني أو المعايير الدولية، أي شروط أو إجراءات بما في ذلك الحصول على موافقات من أي جهة كانت لتنفيذ أنشطة مجتمعية، والتي هي في صلب عمل المؤسسات الأهلية. ويخشى أن يدفع استمرار هذه القيود بالعديد من المؤسسات إلى وقف فعالياتها وتدخلاتها التنموية؛ مما سيترك آثاراً سلبية على واقع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

النتائج والتوصيات:

يشير التقرير إلى تدهور الأوضاع المعيشية والإنسانية جراء استمرار الحصار والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي خلال عام 2022، كما يظهر حجم الكلفة الإنسانية الكبيرة لهذه الانتهاكات، وآثارها الكارثية، سواء لجهة سقوط الضحايا، وتفاقم المشكلات الاجتماعية.

(60) يسري درويش، رئيس اتحاد المركز الثقافية. مقابلة شخصية، 12 يناير2023.

(61) التقرير السنوي لإنجازات وزارة السياحة بغزة للعام 2022م.

ترافق الحصار واستمرار الانتهاكات مع انخفاض مستوى الدعم الدولي والمشاريع التنموية، وضعف المخصصات المالية التي توفرها الجهات الحكومية لحماية وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والعمل، وغيرها. وتسهم التوجهات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والدوائر الحكومية، في صعوبة محاصرة الفقر؛ نتيجة ضعف البرامج والتدابير الرامية إلى تحسين الأحوال الاقتصادية التي تتطلب اعتماد سياسات تشجع أصحاب المشاريع الاقتصادية والمبادرين، وخفض الضرائب وتقديم تسهيلات تمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وتعزز فرص نجاحهم. يستعرض التقرير أبرز النتائج التي خلص إليها التقرير والتوصيات على النحو الآتي:

أولا: النتائج.

1. تواصل تعرّض القطاعات الاقتصادية للاستهداف والتهميش؛ نتيجة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على المعابر والحدود البرية، وتقييد حركة السلع والبضائع من وإلى قطاع غزة، وكان لهذه السياسة بالغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصابت القطاعات الاقتصادية بحالة من الركود، وتسببت في تراجع معدلات الإنتاج والتشغيل إلى أسوأ مستوياتها.
2. ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، والزيوت النباتية، والمحروقات، واضطرت المخابز إلى خفض وزن ربطة الخبز ورفع سعرها لمواجهة هذه التقلبات في أسعار الدقيق، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، الذي يواجه مشكلة في ضعف البنية التحتية لتخزين الأغذية.
3. واصلت قوات الاحتلال عرقلة وصول المواد الخام اللازمة للإنتاج في معظم الصناعات، وخاصة الآلات والأجهزة وقطع الغيار، بحجة أنها ذات الاستخدام المزدوج – (dual-use).
4. تقدم (40) من أصحاب المصانع بطلبات للسلطات الإسرائيلية من أجل السماح لهم بإدخال الماكينات، والمعدات، وقطع الغيار اللازمة لخطوط الإنتاج في قطاعات مختلفة، منها: قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع صناعة الألومنيوم، وقطاع صناعة المعادن الثمينة، وانتهى العام 2022 دون أن تسمح لهم سلطات الاحتلال بإدخالها.
5. رفضت سلطات الاحتلال إصدار تصاريح لنحو (600) من الصنّاع وأصحاب المنشآت الصناعية؛ الأمر الذي حرمهم من الخروج وتسهيل أعمالهم التجارية، وفتح أسواق جديدة، وتصدير منتجاتهم إلى الضفة الغربية.
6. تنامت ظاهرة ما يسمى (التكييش) في ظل أزمة نقص السيولة والمعروض من النقد، حيث أصبح المواطن أو التاجر يضطر إلى شراء سلعة بالتقسيط، ثم القيام ببيعها بسعر أقل من ثمنها؛ للحصول على السيولة؛ لتسيير احتياجاته اليومية، أو تغطية التزاماته المالية.
7. حوّلت سلطات الاحتلال قطاع غزة إلى منطقة مغلقة ومعزولة جغرافياً، حيث تقدم خلال العام (79,602) طلب من العمال الفلسطينيين كان مصير ما نسبته (65.8%) الرفض وعدم الرد، ومن بين (14,144) طلب

من تقدم به التجار الفلسطينيين كان ما نسبته (60.4%) مصيرها الرفض والمماطلة، ومن بين (19,261) طلب تقدم به المواطنون لأغراض مختلفة كان مصير ما نسبته (65%) من الطلبات الرفض والمماطلة.

8. تفاقمت أزمة قطاع المقاولات والإنشاءات في قطاع غزة؛ جراء حظر دخول مواد خام وارتفاع الأسعار عالمياً، واضطرت حوالي (100) شركة إلى الإغلاق من أصل (315)، فيما تواجه ما نسبته (80%) من الشركات المتبقية مخاطر وضغوط حقيقية، وأصبح لا يتجاوز عدد الفاعل منها العشرات، وانخفض عدد العمال في هذا القطاع من (70,000) عامل قبل الحصار إلى حوالي (700) عامل في الوقت الراهن.
9. تعرضت الأراضي الزراعية (590) مرّة لاستهداف قوات الاحتلال، وتعرضت خلالها للقصف وإطلاق النار، كما توغلت قوات الاحتلال (42) مرة في الأراضي الزراعية المحاذية للسياج؛ ما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المزارعين، وأضرار في الأراضي الزراعية، وضاعف من معاناة المزارعين.
10. استهدفت قوات الاحتلال الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وأطلقت النار تجاههم (474) مرّة، مما تسبب في إصابة (23) صياداً، واعتقال (64) صياداً، من بينهم (8) أطفال، واستولت على (23) مركباً للصيد، وخرَّبت معدات الصيادين (10) مرات.
11. يواجه القطاع السياحي تحديات كبيرة وتعقيدات متزايدة حيث طالت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بتأثيراتها السياحة الداخلية، وتسببت في عزوف المواطنين عن السياحة، بجانب استمرار الهجمات الحربية الإسرائيلية التي تطال مرافق سياحية وتلحق بها الضرر.
12. انعكس غياب الحكومة الموحدة سلباً على مسار تطوير القطاع السياحي، خاصة في ظل ضعف استيعاب موظفين وتعيين خبراء متخصصين؛ لترميم المواقع الأثرية وتعزيز عمليات الكشف عن مواقع جديدة، وحراسة المواقع القائمة، التي تفتقر للتأمين، والحماية، والحراسة.
13. ظلت أزمة الكهرباء تراوح مكانها؛ نتيجة الفجوة الكبيرة بين المتوفر والحاجة، وتفاقم العجز في الطاقة الكهربائية الذي سجل حوالي (56%)، حيث بلغ متوسط الاحتياج من الطاقة على امتداد العام (420) ميغاوات، فيما بلغ متوسط الطاقة المتوفرة (189) ميغاوات، بمتوسط عجز ثابت بلغ (237) ميغاوات، هذا بالإضافة للانقطاعات المتكررة نتيجة الأعطال.
14. انخفضت قيمة المساعدات المالية لبرنامج الحماية في وزارة التنمية الاجتماعية واستمرت معاناة نحو (663,528) أسرة؛ نتيجة عدم انتظام الدفعات التي انخفض عددها من أربع دفعات إلى دفعتين خلال عام 2022 من بينهما دفعة موحدة مجتزئة بلغت قيمتها (350) شيكل دون اعتبار لحجم الأسرة وحاجاتها الأساسية.
15. انخفضت مساهمة الحكومة الفلسطينية في مكافحة الفقر من (18.96) مليون دولار عام 2021، إلى (8.29) مليون دولار في عام 2022، وفي قطاع غزة انخفضت مساهمة الجهات الحكومية من (15) مليون دولار في عام 2021، إلى (11.75) مليون في عام 2022، على عكس مؤسسات المجتمع المدني التي تضاعفت قيمة

مساهماتها الفعلية المقدمة للفقراء والمحتاجين، وفاقت ضعف ما تقدمه الحكومة الفلسطينية في رام الله والجهات الحكومية في غزة.

16. ارتفع عدد الأحداث (الأطفال) ممن هم على خلاف مع القانون ليصل عددهم إلى (1,239) حالة خلال عام 2022، مقارنة مع (649) حالة في عام 2021.
17. استمرت حالات الوفاة في صفوف العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، وتوضح المعلومات المتوفرة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن خمسة (5) عمال قضوا خلال عام 2022 نتيجة انعدام إجراءات السلامة والصحة المهنية التي توفر للعامل حماية من المخاطر في بيئة العمل، وتتعمد سلطات الاحتلال تصنيف تصاريح العمال بـ "احتياجات اقتصادية"؛ الأمر الذي يحرم عمال غزة من حقوقهم العمالية أسوة بالعامل الإسرائيلي؛ الأمر الذي يأتي في سياق التمييز العنصري.
18. أثر تدهور الأوضاع المعيشة، من بين جملة عوامل أخرى، بشكل سلبي على استقرار وتماسك الأسر، بحيث ارتفع عدد النساء اللواتي لجأن إلى بيت الأمان لرعاية وحماية النساء المعنفات ليصل إلى (523)، ووفر بيت الأمان الحماية والرعاية لنحو (272) سيدة خلال العام، في زيادة واضحة عن العامين المنصرمين، حيث تلقت (200) سيدة الحماية خلال عام 2021، وفي عام 2020 بلغ عددهن (159) سيدة.
19. تفاقمت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل عدم انتظام صرف دفعات المساعدات النقدية لهم، وتراجعت أوضاعهم الصحية جراء النقص في الأدوية وتعقيدات إجراءات العلاج بالخارج، وعدم احترام حقهم في التوظيف في وقت وصلت فيه نسب البطالة بينهم حوالي 90%، إذ تشير الاحصائيات إلى أن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشاراً بين الاعاقات بواقع 53.67%،
20. انعكست الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الزواج والطلاق، وطرأ انخفاض على عدد حالات الزواج في عام 2022 بنسبة (6.3%) مقارنة مع عام 2021، وبالرغم من تراجع حالات الزواج تطابق عدد حالات الطلاق مع عددها في العام المنصرم، وسجلت أعلى نسبة طلاق في محافظة الوسطى وبلغت نسبتها (22%)، وأقل نسبة في محافظة غزة (18.8%).
21. واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عرقلة وحظر دخول الأجهزة الطبية التشخيصية إلى مستشفيات قطاع غزة، ومن بين هذه الأجهزة: جهاز القسطرة التداخلية، وأجهزة سينية تتيح تشخيص حالات العظام والكسور داخل غرف العمليات، وأدى منع ادخال قطع غيار إلى تراكم الأجهزة الطبية والتشخيصية المتعطلة في المستشفيات. الأمر الذي يترافق مع النقص المزمن في قائمة الأدوية ما جعل تقديم الرعاية الصحية الملائمة أمراً بالغ الصعوبة.
22. ظلت الجهود المبذولة لتوطين الخدمات الصحية محدودة وضعيفة خلال العام، حيث جرى تخصيص مستشفى الصداقة التركي كمركز لعلاج مرضى الأورام، إلا أنه يفتقر إلى خدمات العلاج الإشعاعي، والخدمات التشخيصية والعلاجية بالنظائر المشعة؛ وهذا يدفع إلى استمرار تحويل المرضى للعلاج خارج قطاع غزة.

23. تقدم نحو (20,295) طلب إلى سلطات الاحتلال للحصول على تصريح مرور، من مرضى محولين للعلاج خارج قطاع غزة، من بينهم ما نسبته (29%) أطفال، و(47%) نساء، و(19%) أعمارهم فوق (60 عاماً)، و(35٪) مرضى سرطان. فيما بلغ عدد طلبات المرافقين (26,461) طلب.
24. بلغت نسبة رفض منح التصريح أو المماطلة في الرد على طلبات المرضى (33%)، ونسبة الرفض والمماطلة للمرافقين (62%). واضطر (25%) من المرضى المحولين للذهاب إلى المستشفيات لتلقي العلاج بدون مرافق.
25. أخضعت سلطات الاحتلال نحو (225) مريض للتحقيق والاستجواب، كشرط للسماح لهم بالخروج للعلاج، تمت الموافقة على خروج (24) مريضاً منهم فقط. كما خضع (61) مرافقاً للتحقيق والاستجواب، كشرط للسماح لهم بالخروج لتلقي العلاج، حيث تمت الموافقة على خروج (5) مرافقين.
26. تواصلت أزمة مياه الشرب واستمر تراجع قدرة المواطنين في الحصول على كميات من المياه المأمونة والكافية في قطاع غزة، حيث لا يتوافق ما نسبته (96.2%) من إجمالي المياه المستخرجة من آبار الخزان الجوفي في القطاع مع معايير منظمة الصحة العالمية، وبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من إجمالي استهلاك المياه (89.2 لتر/الفرد/اليوم).
27. استمرت ظاهرة تآكل الشاطئ وارتفاع مستوى مياه البحر (ظاهرة النحر)؛ وهو الأمر الذي ضاعف من المخاطر على السكان المدنيين الذين يقطنون بمحاذاة شاطئ البحر، وشكّل الحصار الإسرائيلي تحدياً رئيسياً أمام الجهود الرامية للتخفيف من حدة وآثار مشكلة تغير المناخ العالمية، حيث تواصل سلطات الاحتلال منع دخول الصخور كبيرة الحجم إلى القطاع من الضفة الغربية.
28. استمر العجز في الوحدات السكنية، وبلغ حجم الأضرار الكلية والجزئية في الوحدات السكنية، الناجمة عن العدوانات الإسرائيلية على قطاع غزة حتى نهاية العام 2022م، حوالي (90,017) وحدة سكنية تحتاج للإعمار.
29. ألحقت الهجمات الحربية، خلال العام، أضراراً بمدرستين (2) اثنتين، وتسببت في استشهاد (8) طلاب وطالبات، من بينهم (6) في مراحل التعليم المدرسي، واثنين (2) في مراحل التعليم الجامعي والدراسات عليا.
30. انعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الأحوال الصحية للطلبة، إذ أشارت الأونروا أن حوالي (42%) من طلبة الصف الأول في مدارسها يعانون من اضطرابات نفسية، كما ارتفع عدد الأطفال الذين يعانون من الأنيميا؛ نتيجة معدلات انعدام الأمن الغذائي.
31. تفاقمت أزمة التعليم العالي في ظل شح الموارد المالية وتراجع الأوضاع الاقتصادية، واستمر توقف المساعدات المقدمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية للجامعات والكليات في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) منذ عام 2006؛ الأمر الذي ترك آثاراً سلبية، أدخل عدد من مؤسسات التعليم العالي في أزمة مالية، وعطّل برامج التطوير.

32. أفادت وزارة التربية والتعليم أن معدلات الانفاق من التعليم العالي على مؤسسات التعليم العالي (قياسا إلى احتياجات هذه المؤسسات) لا تتجاوز نسبته (10%)، وبلغت نسبة الطلبة غير القادرين على تغطية نفقاتهم التعليمية (75%)، وسجلت نسبة الطلبة غير القادرين على استخراج شهاداتهم لأسباب مالية (15%).

33. فرضت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة على المنظمات الأهلية قيوداً وإجراءات جديدة، منها ضرورة الحصول على تصريح مسبق قبل عقد أي نشاط في قاعة مغلقة، واشترطت التوقيع على تعهد ينتهك في شكله ومضمونه القانون.

التوصيات:

مركز الميزان لحقوق الإنسان واستناداً إلى الحقائق والمعطيات والمؤشرات التي أوردها التقرير، فإنه:

1. يطالب المجتمع الدولي بإجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ورفع القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة، بما في ذلك إعادة فتح كافة المعابر المغلقة كونه السبيل الوحيد لوقف تدهور الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في القطاع.
2. يطالب بإنهاء الانقسام والحفاظ على الوحدة السياسية للأراضي الفلسطينية، والشروع فوراً في إجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت، من أجل تعزيز المشاركة الشعبية، وضمان تمثيل مصالح واحتياجات المواطنين، وتفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة.
3. يدعو كافة الجهات الدولية والإقليمية والمانحين للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية تجاه الأراضي الفلسطينية، وتوفير الأموال اللازمة لعملية إعادة الإعمار، وتوجيه الدعم نحو إصلاح وتطوير البنية التحتية، والمرافق البيئية، والقطاعات الاقتصادية.
4. يدعو الجهات المانحة إلى زيادة المساهمة في دعم وتطوير قطاع الصحة، وضمان وصول كافة المستلزمات الطبية وتوفير المعدات والأدوية واللوازم الطبية المناسبة إلى أقصى حد ممكن، والمساعدة على دعم جهود توطين خدمات مرضى السرطان.
5. يدعو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى زيادة المخصصات والنفقات اللازمة لتطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاعات كافة وخاصة التعليم، والحماية الاجتماعية، وتوطين الخدمات الصحية.
6. ضرورة أن تتبنى الحكومة خطة عاجلة للحد من تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بما في ذلك خلق فرص عمل وإنشاء نظام إقراض يحمي حق الطلبة في مواصلة التعليم الجامعي.
7. يطالب الإدارات والوزارات في قطاع غزة بتخصيص الأموال، وزيادة النفقات؛ لدعم الخدمات الأساسية في قطاع التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية.
8. ضمان حرية تشكيل وعمل المؤسسات الأهلية، وإزالة كافة القيود والإجراءات المحلية والإسرائيلية وتلك التي يفرضها المانحون، وضمان استمرار الدعم والتمويل الدولي كي تتمكن من تقديم وتنويع خدماتها.